

الولايات المتحدة تبحث عن طرق لتفكيك أوبك وإعادة تقييم العلاقات مع السعودية

أثار قرار "أوبك+" الأخير خفض إنتاجها من النفط بمقدار مليوني برميل يومياً صدمة في واشنطن ومخاوف من تعاون روسي سعودي ضد المصالح الأمريكية.

ورداً على ذلك، اتخذت إدارة "بايدن" والديمقراطيون في الكونгрس خطوات لإحداث تغيير كبير محتمل في العلاقات الأمريكية السعودية.

ويأتي الخفض الهائل للإنتاج في لحظة محورية قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونгрس في نوفمبر/تشرين الثاني. ومن المعروف أن أسعار الطاقة كانت تارياً قضية رئيسية في الانتخابات الأمريكية.

وقال السناتور "بوب مينينديز" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، في بيان إن "الولايات المتحدة يجب أن تحمد على الفور جميع جوانب التعاون مع السعودية إلا ما هو ضروري للغاية".

وأضاف: "لن أافق على أي تعاون مع الرياض حتى تعيد المملكة تقييم موقفها فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا".

وبعد هذا البيان، قال المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض "جون كيربي" إن "بايدن" يعيد تقييم علاقه واشنطن بالسعودية وهو مستعد للعمل مع الكونгрس في هذا الشأن.

ويعد فتح علاقة الإدارة الأمريكية مع حليف أمام الكونгрس خطوة نادرة.

كما أعلنت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى "باربرا ليف"، عن زيارة إلى الشرق

الأوسط تشمل الكويت ومصر وقطر والإمارات، مع غياب السعودية بشكل ملحوظ عن خط سير الرحلة.

في حين أن هناك بالتأكيد عددًا من الردود التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة، يقول الخبراء إن توقيت تحرك "أوبك+" يضع إدارة "بايدن" في موقف صعب، حيث يحتمل أن يكون لكل رد عواقب سياسية على علاقات واشنطن مع شركائهما في الخليج وكذلك عواقب محلية وانتخابية.

وقال "كريستيان كوتيس أولريكسن"، الزميل الباحث في معهد "بيكر" للسياسة العامة بجامعة "رييس": "إنه وضع صعب للغاية بالنسبة للإدارة لأن الكثير من أعضاء أوبك هم نظريةً شركاء مقربون للولايات المتحدة في الشرق الأوسط".

وتبع: "الأمر الذي فاقم الغضب السياسي في واشنطن بشأن ما فعله السعوديون هو أنه جاء قريبا جدا من الانتخابات".

قانون نوبك

إن أحد الخيارات التي تتم مناقشتها هو مشروع قانون "نوبك" الموجود حالياً في مجلس الشيوخ. من شأن مشروع قانون عدم وجود منظمات لإنتاج وتصدير النفط أن يغير قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة حيث سيلغي الحصانة السيادية التي تحمي "أوبك" وشركات النفط الوطنية التابعة لها من الدعاوى القضائية.

وسيمنح ذلك المدعي العام الأمريكي سلطة مقاضاة "أوبك"، أو أعضائها مثل السعودية أو شركائهما مثل روسيا، في محكمة اتحادية بتهم تشمل التلاعب بالسوق.

وقال السناتور الجمهوري "تشاك جراسلي"، مقدم مشروع القانون، في بيان "لقد تجاهلت أوبك وشركاؤها مناشدات "بايدن لزيادة الإنتاج، والآن يتواطأون لخفض الإنتاج وزيادة أسعار النفط العالمية".

وأضاف: "إذا أصرت هذه الإدارة على جعلنا أكثر اعتماداً على منتجي النفط الأجانب، فيجب على الأقل أن تكون قادرین على تحويلهم المسئولية عن تحديد الأسعار بشكل غير عادل."

وقال "جراسلي"، الذي ألقى باللوم جزئياً على "بايدن" في عرقلة إنتاج النفط المحلي، إنه يعتزم إرفاق مشروع القانون كتعديل على قانون تفويض الدفاع الوطني المرتقب.

لكن الباحث "جورجيو Ка فيريو"، يقول إنه حتى لو تم تمرير "نوبل"، فقد يأتي بنتائج عكسية على الولايات المتحدة.

وقال Ка فيريو: "هناك خطر يتمثل في قيام دول يستهدفها نوبك بالانتقام من الشركات الأمريكية. وهناك أيضا احتمال أن يسبب نوبك مشاكل دبلوماسية للولايات المتحدة في الخارج"، فيما أشار "أولريكسن" إلى أنه قد تكون هناك طرق أفضل لتحميل دول أوبل المسؤولية بشكل مباشر عن تحفيظات الإنتاج.

غضب الحزبين من السعودية والإمارات

تعد السعودية والإمارات من قادة "أوبك" ولهم تأثير كبير على عملية صنع القرار في المنظمة. وفي الوقت نفسه فإن البلدين شريكان مقربان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولهم علاقات عسكرية وأمنية واسعة مع واشنطن.

ويقول الخبراء إن هذه العلاقات هي أقوى شكل من أشكال النفوذ الذي تتمتع به واشنطن في تعاملها مع الرياض وأبوظبي، لا سيما بالنظر إلى أن دولة أخرى مثل روسيا والصين لا يمكنها في هذه المرحلة أن تضاهي ما تقدمه الولايات المتحدة.

وقال "أولريكسن": "سأندھش إذا تمكنت روسيا أو الصين أو أي طرف حتى من تكرار النطاق الكامل للقدرات الأمنية والداعية الأمريكية".

وقاد عضو الكونгрس "توم مالينوف斯基" الاتهام في هذا المaccد، حيث قدم تشريعًا الأسبوع الماضي من شأنه سحب جميع القوات وأنظمة الأسلحة الأمريكية من السعودية والإمارات.

ويضم مشروع القانون 3 رعاة فقط، لذلك من غير الواضح ما إذا كان سيتم تمريره بالفعل، لكن "أولريكسن" قال إنه حتى لو لم يتم تمرير مشروع القانون، فإن الحصول على قدر كبير من الدعم من

الحزبين يمكن أن يرسل رسالة قوية إلى شركاء الولايات المتحدة في الخليج.

وأضاف: "إذا تم توضيح أن هذه قضية إجماع بين الحزبين وأن الجمهوريين والديمقراطيين يعارضون بشدة ما يفعله السعوديون والإماراتيون، وأن هذه ليست الأنشطة التي تتوقعها الولايات المتحدة من الشركاء المقربين، فقد يؤدي ذلك إلى إدراهم لعواقب استمرارهم في هذا المسار. وتابع: "يمكن لذلك أن يرفع التكلفة أو التكلفة المتصورة للعمل بهذه الطريقة".

كما ناقش العديد من كبار الديمقراطيين فكرة مدى الاستفادة من الدعم العسكري أو سحبه بشكل كامل كعقوبة محتملة حيث أثار بعض المشرعين أسئلة جادة حول طبيعة العلاقة الأمريكية السعودية.

وأعلن عضو الكونجرس "رو خانا" والسناتور "ريتشارد بلومنثال" أنهما سيقدمان تشريعًا يركز على حظر جميع مبيعات الأسلحة إلى السعودية.

ووجدت دراسة أجراها مكتب المسائلة الحكومية في يونيو/حزيران أن الولايات المتحدة قدمت ما لا يقل عن 54.6 مليار دولار من المساعدات العسكرية للسعودية والإمارات بين عامي 2015 و 2021.

وقال "خانا": "من خلال خفض إنتاج النفط بشكل حاد، تضرب السعودية مصالح الشعب الأمريكي. نحن بحاجة إلى أن تكون صارمين معهم وأن نوقف على الفور جميع مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية. دعونا نستخدم نفوذنا".

وبالإضافة إلى دعوة "مينينديز" لتجميد التعاون مع السعودية، قال السناتور "كريس مورفي": "لقد نظرنا منذ سنوات في الاتجاه الآخر، حيث قامت السعودية بقطع الصحفيين، وانخرطت في قمع سياسي واسع النطاق".

وقال في حديث لشبكة "سي إن إن" عن حالة الاتحاد: "لقد اختاروا دعم الروس، ورفع أسعار النفط مما قد يؤدي إلى تفكيك تحالفنا في أوكرانيا. ويجب أن تكون هناك عواقب لذلك".

يشار إلى أن إدارة "بايدن" بصدر إصدار رأي حول ما إذا كان ولـي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" يتمتع بالحصانة أم لا في دعوى مرفوعة ضده داخل الولايات المتحدة.

وقال "أولريكسن": "هذا شيء يمكن الاستفادة منه رغم أنه قرار قضائي قد لا يخضع بالضرورة للتدخل السياسي. لكن ربما تحاول الولايات المتحدة الاستفادة من ذلك".

هل تستطيع الولايات المتحدة زياده المعرض من النفط عالميا؟

بصرف النظر عن اتخاذ تدابير لمعاقبة قادة "أوبك"، يبدو أن الخيارات الأخرى لزيادة الإمدادات في جميع أنحاء العالم تحمل الكثير من التكلفة السياسية لإدارة "بايدن".

وقد يؤدي إحياء الاتفاق النووي الإيراني ورفع الحظر النفطي على إيران إلى إغراق الأسواق بالنفط الإيراني. ومع ذلك، لا تزال المحادثات الجارية متوقفة ولا توجد عودة واضحة إلى طاولة المفاوضات في هذه المرحلة.

ويمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تنظر إلى فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم. ولكن مثل إيران، تخضع فنزويلا لحظر نفطي.

وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة تدرس رفع العقوبات النفطية عن فنزويلا، وهي أنباء تقابل بتأفف حذر من قبل المستثمرين بالرغم من قول المسؤولين الأمريكيين إنه لن يكون هناك تغيير في سياستها تجاه كاراكاس.

وقال "كافيري": "من الواضح أن الولايات المتحدة لها مصلحة في الاستفادة مما تقدمه فنزويلا من النفط، والذي يُنظر إليه على أنه خيار لتعويض ارتفاع الأسعار على خلفية الأزمة في أوكرانيا".

ومع ذلك، أشار "كافيري" إلى أن "هناك سببًا وجيهًا للشك في قدرة فنزويلا على تغيير المعادلة، مع الأخذ في الاعتبار كيف أساءت الدولة إدارة قطاعها النفطي ومدى الضرر الذي لحق بفنزويلا بسبب العقوبات الأمريكية".

